جامعة مولاي إسماعيل
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
مكناس

الفصل: الثاني
الفوج: 6
الأستاذ: مصطفى امقدوف

مدخل إلى العلوم الإنسانية

الجزء الأول

الموسم الجامعي: 2020/2019

تمهيد:

تطلق عبارة العلوم الإنسانية على مجموع الدراسات التي تستهدف الإحاطة العلمية، بالموضوعات الإنسانية والاجتماعية، وصفا وتفسيرا، متبعا في ذلك مناهجا علمية محددة، ومتوسلة بأساليب وطرائق معينة في البحث والتحليل، سواء كانت هذه الموضوعات ذات صبغة فردية تبحث في الإنسان من حيث هو كائن فردي مستقل أو من حيث هو كائن يعيش في المجتمع الإنساني، وهي بذلك قسمين:

الأول: علوم تدرس الإنسان باعتباره فردا مستقلا وذا شخصية متميزة عن الغير، مثل علم النفس، وعلم الفيزيولوجيا (علم وظائف الأعضاء الإنسانية).

الثاني: علوم تدرس الإنسان من حيث هو عضو في المجتمع، ويمكن التمييز فيها بين نوعين:

النوع الأول: يهتم بدراسة المجتمع، بمختلف أشكاله وصوره الاجتماعية، وما ينشأ فيه من نظم ومؤسسات اجتماعية، وما يقع فيه تفاعلات بين أفراده، وما يصدر علن الإنسان من سلوكات، وينتظم هذا النوع علم الاجتماع.

النوع الثاني: يهتم بتدوين وسرد الأحداث الاجتماعية العظيمة التي تقع في المجتمع، تفاصيلها وأصحابها والمشاركون فيها وأسبابها وآثارها، وينتظم هذا النوع علم التاريخ.

النوع الثالث: يستقل بدراسة قضايا جزئية وخاصة في المجتمع، ويندرج تحت هذا النوع كثير من العلوم مثل: الفقه، الأخلاق، القضاء، القانون، الاقتصاد، السياسة ...

ويجذر التنبيه على أن التمييز لا يعنى أنه لا توجد علاقات بين هذه العلوم، بل هو مجرد تمييز وظيفي نظري، أما في الممارسة الواقعية، فهذه العلوم تتداخل فيما بينها، فيؤثر بعضها في بعض، لأن الحياة الاجتماعية للإنسان، ليست جزائر متباعدة لا يربط بينها رابط، وإنما

هي، على العكس من ذلك، عبارة عن مجالات متداخلة ومتفاعلة، تشكل عن وحدة متكاملة، لا يمكن إيقاع الفصل بينها. غير أن هذه التداخل والتكامل، لا يمنع من تميز كل علم بمنهجه العلمي وموضوع النظري والعملي.

ونحن في هذه المقرر الدراسي، سوف نقتصر على مدارسة نوعين من هذه العلوم، الأول علم الاجتماع (الباب الأول) والثاني علم النفس (الباب الثاني)، ولعل الغرض من ذلك يتمثل في أمور ثلاثة:

الأول: الارتباط الوثيق الذي يوجد بين هذين العلمين وبالعلوم الأخرى.

الثاني: انفتاح طالب العلوم الشرعية على المستجدات في مجال العلوم، حتى يتمكن من الإحاطة بها، أصولا ومناهج ونظريات، وفق نفس منهجي نقدي، يجعله قادرا على التمييز فيها بين ما ينفع العقل الإسلامي، فيأخذبه، وبين ما يضر به فيطرحه طرحا نقديا.

الثالث: التكوين العلمي للباحث في العلوم الإسلامية، بما يجعله قادرا على إنشاء علم اجتماع وعلم نفس إسلاميين، انطلاقا من مجاله الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار المستجدات العلمية، التي لا تنافي مقتضيات المجال التداولي الإسلامي.

الباب الأول: مدخل إلى علم الاجتماع

الفصل الأول: علم الاجتماع: تعريفه، موضوعاته، وظائفه، علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

أولا: تعريف علم الاجتماع

يعرّف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية علم الاجتماع بأنه "دراسة وصفية تفسيرية مقارنة للمجتمعات الإنسانية كما تبدو في الزمان والمكان، للتوصل إلى قوانين التطور التي تخضع لها هذه المجتمعات الإنسانية في تقدمها وتغيرها"[1].

لكن رغم هذا التعريف "يظل علم الاجتماع – مثل سائر ضروب المعرفة الإنسانية– حافلاً بجملة من التعريفات التي يتفاوت تحديدها من باحث لآخر، أو من اتجاه لآخر، حسب الخليفة الفكرية التي ينتسب إليها علماء الاجتماع، ويمكن إرجاع هذا التباين إلى الظروف التي أحاطت بنشأت هذا العلم وتطوره.

وعلى الرغم من هذا التباين في تعريف علم الاجتماع، إلا أن هناك مشتركا جامعا بينها حيث، ويمكن تحديد هذا المشترك في العناصر التالية:

أ – **(دراسة المجتمع)** أي العلم الذي يهتم بدراسة المجتمع من جهة تفسيره و تحديد القوانين التي تحكمه و العوامل التي تؤثر فيه .. وكذا معرفة أسباب ما يطرا فيه من مشكلات وظواهر اجتماعية وكيفية حلها (مثل الفقر والعنوسة ...)

ب – **(دراسة النظم الاجتماعية)** أي العلم الذي يعنى بدراسة النظم الاجتماعية، (مثل الأسرة – الطبقة – الحزب – الدولة ...)

ج – **(دراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية)** أي العلم الذي يهتم بدراسة الأفعال والعلاقات

[1] أحمد زكي بدوي" معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية"، ص1-4.

الاجتماعية هي ما يميز الموضوع الأساس لعلم الاجتماع، ويقصدون بذلك دراسة أفعال الإنسان والعلاقات الموجودة بينها.

ثانيا: موضوعات علم الاجتماع

ويمكن إجمال موضوعات علم الاجتماع في الموضوعات الآتية:

أ. **التحليل الاجتماعي:** ويشمل الثقافة والمجتمع ومناهج البحث في العلوم الاجتماعية.

ب. **الوحدات الأولية للحياة الاجتماعية:** وتشمل الأفعال الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية – الجماعات – المجتمعات المحلية (الحضرية والقروية) – الروابط والتنظيمات– السكان– المجتمع.

ت. **المؤسسات الاجتماعية الأساسية:** وتشمل الأسرة، الاقتصاد، السياسة، التعليم، الرعاية الاجتماعية، المؤسسات التعبيرية والجمالية.

ث. **العمليات الاجتماعية الأساسية:** وتشمل التمايز والطبقات، الصراع الاجتماعي، الضبط الاجتماعي، الانحراف، التكامل الاجتماعي، التغيير الاجتماعي[2].

ثالثا: وظيفة علم الاجتماع

يمكن إجمال وظائف علم الاجتماع في الوظائف الآتية:

- **الأولى: وظيفة علمية:** تُعنى بتطوير العلم نفسه، والنقد الذاتي لمختلف الجهود التي بُذلت على الصعيدين النظري والمنهجي، بُغية الوصول بالعلم إلى درجة أكبر من الكفاءة

[2] ابراهيم خليفة" مفاهيم في علم الاجتماع"، ص15–16.

والدقة في الوصول إلى الأسباب والقوانين الاجتماعية التي تؤثر في بناء المجتمع وسيره، كل ذلك من أجل توقع مسار المجتمع الإنساني وبنائه"[3].

- **الثانية: وظيفة مجتمعية:** وهي تعني جميع الخدمات التي يقومها العلم لمجتمع معين في الحياة الاجتماعية، ومن بين الوظائف الفرعية التي تنضوي تحت الوظيفة المجتمعية نذكر: **إدراك الفوارق بين الثقافات البشرية، وتقييم آثار السياسات، والمساعدة في فهم الذات والآخر، والمساعدة في التنشئة الاجتماعية.**

هذه باختصار بعض وظائف علم الاجتماع، وفي الحقيقة إن إحصاء هذه الوظائف مهمة صعبة جدا بل تكاد تكون غير منتهية، فهي تحتاج إلى مزيد بحث فيها لكن يكفينا فقط التنبيه على بعضها من أجل التأكيد على دورها وأهميتها.

رابعا: علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الأخرى

هناك مجموعة من العلوم التي تربطها صلة بعلم الاجتماع، من جهة اهتماماتها بالموضوعات التي تدخل تحت اختصاص علم الاجتماع، لكن هذه الصلة لا تعني الاستقلال بموضوعات علم الاجتماع وإنما تعني مجرد التدخل الذي لا يتعدى حد التأثير المتبادل.

أ – علم الاجتماع والفلسفة

يمكن القول بإجمال إن علاقة الفلسفة بعلم الاجتماع تتمثل في أن **الفلسفة** تحدد الإطار المرجعي الذي ينطلق منه علم الاجتماع، بحيث تسهم بتزويده بمجموعة من التصورات والمفهومات والمسلمات الفلسفية الكبرى، التي ينطلق منها علم الاجتماع في صياغة نظرياته، كما أن الفلسفة توظف النتائج والأحكام التي يصل إليها علم الاجتماع، من أجل صياغة تعميمات وقوانين وتصورات فلسفية كلية. **أما علم الاجتماع** فهي يتقاطع مع الفلسفة

[3] من أجل مزيد من التفصيل، راجع عبد الباسط عبد المعطي "اتجاهات نظرية في علم الاجتماع"، ص17.

في كثير من القضايا، فقد أسهم في دراسة كثير من المشكلات الفلسفية (مثلا مشكلة المعرفة، مشكلة القيم ...

ب – علاقة علم الاجتماع بعلم النفس

يتميز علم النفس عن علم الاجتماع، باستقلاله بدراسة العالم الداخلي للفرد، أي العمليات العقلية والنفسية التي تجري داخل الأفراد (كالإدراك والتذكر والتخيل والانفعال ... فضلا عن المظاهر المرضية لهذه العمليات الداخلية)، بينما يتميز علم الاجتماع بالاهتمام بالعالم الاجتماعي الخارجي للفرد.

غير أن هذا التمييز الموجود بين العلمين، فعلم الاجتماع يتداخل مع علم النفس في كثير من المسائل، ويرجع هذا التداخل إلى العلاقة الوثيقة الموجودة بين عالم الأفراد الداخلي وعالمهم الخارجي، فكل واحد منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه.

ولقد أدى هذا التداخل إلى بروز تيارين:

الأول: يريد تفسير المجتمع في حركته واستقراره بواسطة قوانين ومقولات علم النفس الفردي كما هو الحال التحليل النفسي عند (فرويد)، بحيث ينظر إلى العالم الاجتماعي الخارجي باعتباره انعكاسا لعالم الفرد السيكولوجي.

الثاني: يريد، على العكس من الأول، تفسير العالم الداخي للفرد، أو قل تفسير الظواهر السيكولوجية، بواسطة مقولات علم الاجتماع، بحيث ينظر الواقع السيكولوجي للفرد باعتباره نتاجا لظروف اجتماعية وحضارية وبيئية معينة.

لكن على الرغم من هذا التداخل، يمكن القول: إن علم النفس يستقل بدراسة الظواهر الفردية أو الحالات الفردية، لكن عندما تخرج الظاهرة أو الحالة عن المجال الفردي، وتتحول إلى

ظاهرة عامة واسعة الانتشار في المجتمع، يبدأ، عندئذ، علم الاجتماع بدراستها بواسطة مقولاته الاجتماعية، مع الأخذ بعين الاعتبار جهود علماء النفس.

ج – علاقة علم الاجتماع بالانتربولوجيا الاجتماعية

الانتربولوجيا ترجمة حرفية للاشتقاق الأوروبي Anthropology وتعني "علم الإنسان"، هي فرعان:

الأول: الانتربولوجيا الفيزيقية أو الجسمية، وترتبط بالعلوم الطبيعية والبيولوجية، وتهتم بدراسة التطور الجسمي والذهني للإنسان، أو قل تدرس تطور الإنسان بوصفه كائنا بيولوجيا.

الثاني: الانتربولوجيا الاجتماعية والحضارية، وتركز على تطور الحضارة الإنسانية والنظم الاجتماعية، أو قل تدرس تطور الإنسان، بوصفه صانعا للحضارة والمجتمع.

ولقد حدد الانتربولوجي الأمريكي (روبرت ردفيلد) في كتابه المعروف (المجتمع الصغير The little community)، موضوع الانتربولوجيا الاجتماعية المعاصرة، في موضوع "المجتمع الصغير بشكل عام، ومجتمع القرية التقليدية في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا بشكل خاص"، ثم تطورت بعده حتى أضحت تنافس علم الاجتماع في دراسة التنظيمات الاجتماعية المعقدة، كالمدينة والتتنظيمات التجارية والصناعية والسياسية، مع احتفاظها بمنهجها، الذي يرتكز على التصورات النظرية للبنائية الوظيفية، ويستعمل أساليب البحث الانتربولوجي الكيفية. وهنا بالذات تلتقي الانتربولوجيا مع علم الاجتماع في الاشتراك في دراسة هذه الموضوعات.

د – علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الجزئية (الاقتصاد – السياسة – القانون الأخلاق ....)

المقصود بالعلوم الاجتماعية هو العلوم التي تعنى بدراس جوانب معينة وخاصة من جوانب الحياة الاجتماعية، مثل الجانب الاقتصادي، الجانب القانوني، الجاني السياسي، الجاني الأخلاقي .... أو قل العلوم المتخصصة في جوانب معينة من الحياة الاجتماعية.

والعلاقة بين هذه العلوم وعلم الاجتماع، تتمثل في كون أن هذه العلوم تدرس، بحكم اختصاصها، الظاهرة فقط، أي الاقتصاد أو السياسة أو القانون أو الأخلاق ... أما علم الاجتماع فيدرس هذه الظاهرة في علاقتها بالظاهر الاجتماعية الأخرى، ويهتم بأشكال التفاعل الموجود بينها، من أجل صياغة مقولات اجتماعية تضبط هذا التفاعل، وتفسر طبيعة هذه العلاقة. إذن مهمة علم الاجتماع هي بالذات إعادة الربط والتأليف بين ظواهر كلها الحياة الاجتماعية (القانونية والاقتصادية والسياسية والأخلاقي ...).

إن المقصود من الإشارة إلى علاقة علم الاجتماع بغيره من العلوم الإنسانية والاجتماعية، هو وعي الباحث بوجود أشكال من التداخل وصور من التفاعل بين العلوم الإنسانية، التي ترجع إلى سبب رئيس، "يتمثل، أساسا، في وحدة موضوع البحث، الذي هو المجتمع الإنساني، أو التفاعل الإنساني أو الظاهرة الإنسانية.

الفصل الثاني: نشأة علم الاجتماع الغربي: الإطار التاريخي والفلسفي والاجتماعي

تميز التاريخ الاجتماعي الغربي الحديث بالصراع بين الفكري العلمي الوضعي البشري و الفكر العقيدي المسيحي الكنسي، بحيث كان ينظر إليهما على الدوام باعتبارهما ضدين لا يجتمعان، وعدوان لا يتصالحان، و كل واحد منهما يسعى إلى تدمير الآخر، ولقد ختم هذا الصراع بإحلال النظرة الوضعية محل النظرة الدينية.

أولا: النزعة الوضعية باعتبارها الإطار الفلسفي العقدي لعلم الاجتماع الغربي

1 – مفهوم الوضعية:

الوضعية عبارة عن مذهب فلسفي يقوم على نظرة شمولية إلى الكون و الحياة و الإنسان والتاريخ ، تقرر مع الفيلسوف الفرنسي أوجت كونت الذي ظهر في سياق الاضطرابات الفكرية التي أفرزتها الصراعات و التناقضات التي أثارتها النزاعات الإنسانية (فلسفة التنوير) ضد النظام الديني و الميتافيزيق، ويتحدد هذا المذهب بمقومين اثنين :

المقوم الأول: النزعة العلمية.

تتمثل هذه النزعة في الاهتمام بدراسة الوقائع الطبيعية والإنسانية والمجتمع، دراسة علمية مستقلة عن التصورات والمفاهيم المعرفية الدينية، متوسلة في ذلك بالنموذج العلمي القائم على التجربة والملاحظة المباشرة، باعتباره الطريقة الوحيدة للكشف عن الحقيقة العلمية سواء في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الإنسانية.

المقوم الثاني: النزعة اللادينية (الدهرانية).

وتتمثل هذه النزعة في إقصاء المرجعية الدينية الغيبية من المصادر المعرفية، سواء كانت هذه المعرفة ذات صبغة عقلية أم ميتافيزيقية أم تجريبية، أو قل اختصارا استبعاد النظرة الدينية من مجموع النشاط المعرفي الإنساني، وإحلال النظرة العقلية المادية محلها.

يتحصل مما سبق، إذن، أن الوضعية عبارة عن مذهب عقدي فلسفي، يقوم على نظرة دهرانية إلى الوجود برمته، تنطلق من مبدأ عقدي فلسفي عام، وهو: استقلال الإنسان واستغنائه بنفسه عن كل قوة أخرى خارجية، تمتلك سلطة التدخل في تنظيم حياته، وجدانيا وأخلاقيا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ...

2 – دعاوى قيام الوضعية وتقويض الفكر الديني

ويمكن إجمال الحملة الوضعية الغربية أو الدهرية على أسلوب التفكير الديني في العناصر الآتية:

أ – أسلوب التفكير اللاهوتي الذي اتبعته الكنيسة:

و يتمثل هذا الأسلوب في إتباع الكنيسة اتجاها معينا في التفكير يتميز بالصبغة الميتافيزيقية العقيمة المعاكسة للواقع والحقيقة (مثل تأليه المسيح ، التثليث ...) .

وقد تصدى الفلاسفة الغربيون لهذا الأسلوب، وحاولوا القيام بإصلاحات دينية على أساس من التعاليم المسيحية الأصلية وسلكوا في ذلك طريق التعليل العقلي للمسيحية (دين الطبيعة – دين العقل) سعيا منهم إلى التوفيق بين العقل والمسيحية. ومن رواد هذا التوجه نجد: سبينوزا، ليبنز، هيجل، سان سيمون ...

ب – اضطهاد الكنيسة للأسلوب العلمي في التفكير:

احتكرت الكنيسة مجال التفكير وأعدت أجوبة خاصة لتفسير الظواهر الطبيعية والكونية.... ومنعت كل تفكير يخالف التعاليم البابوية، سواء كان علميا أو فلسفيا، وأدى هذا التزمت الكنسي إلى جمود العلم والفكر واضمحلال الحضارة، طيلة الفترة التي سيطرت فيها الكنيسة على الحكم والمجتمع.

وإذا كانت العلمانية في السياق الغربي تجد تفسيرا لها في القهر الكنسي وتعسف رجال الكهنوت، فلا يمكن أن نقبل تعميم هذا الحكم على دين الإسلام، لأن الإسلام لا يعرف نظام التراتبية الكنسية ولا وساطة فيه بين الخالق وعباده، كما أن الفرد في ظل الإسلام متمتع

بحقوقه المشروعة، بغض النظر عن مذهبه العقدي، بل إن الإسلام تكفل بحماية غير المسلمين وجعل لهم حرمة وكرامة وحقوقا بينها الكتاب والسنة وعمل الخلفاء الراشدين ومن اهتدى بهم في كل عصر.

ج- التدخل القسري لسلطان الكنيسة في كل مجالات الحياة :

ويتمثل هدا التدخل في التغلغل المفرط للكنيسة في كل شؤون الإنسان، دقها وجلها، الظاهرة والباطنة، وكان تمتع الإنسان بحقوقه الفطرية في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية مشروطا بأن يكون كاثوليكيا وتابعا للكنيسة الرسمية، ومذعنا لكل تعاليم وأحكام البابوية . ولقد أدى هذا التطرف الكنسي الى بروز تيارات علمانية، تدعو إلى فصل الدين عن الحياة العامة، بل عن الحياة برمتها، سعيا منها الى التحرر من التسلط الكنسي.

ومن الآثار السيئة لهذا التسلط الكاثوليكي الكنسي، أن الإنسان الغربي أضحى ينظر إلى الدين عموما نظرة توجسية، باعتبارها عامل قهر وتسلط على حريات الإنسان وحقوقه.

د - التحالف بين النظام الإقطاعي و النظام اللاهوتي الكنسي :

تميزت الفترة الزمنية التي ساد فيها نظام اللاهوت الكنسي المتحالف مع النظام الإقطاعي فكانت الكنيسة تقدم القوالب الفكرية والتصورات الأخلاقية التي يتحتم على الناس أن يخضعوا لها سلوكهم وتفكيرهم في الوجود والحياة بينما كان النظام الإقطاعي يقدم التغطية الأمنية اللازمة لتنفيذ قرارات الكنيسة. ولقد سجل التاريخ أبشع صور للاضطهاد والقمع والظلم الذي تعرض له العلماء والمفكرون حتى بلغ حد إنشاء محاكم التفتيش.

3- تقويض التحالف الإقطاعي – اللاهوتي الكنسي.

نتيجة لهذه الأسباب كلها، برزت في الغرب تيارات فلسفية وفكرية في إطار ما سمي (فلسفة التنوير) دخلت في مواجهة مباشرة للنظام الإقطاعي واللاهوتي الكنسي حتى انتهت هذه

المواجهة بتقويض هذين النظامين وإحلال العلمانية والعقلانية مقامهما بحيث ثم فصل الفكر والعلم والنظر العقلي عموما عن النظام اللاهوتي الديني فصلا كليا بحيث تم فصل العلم عن اللاهوت عبر إقرار النظرة الوضعية المادية.

و يمكن إجمال هذه التطورات الفكرة والفلسفية في الآتي:
أ – الإصلاح البروتستانتي وتحييد وصاية الكنيسة عن علاقة الإنسان بربه .
ب – الثورة العلمية (الفيزياء خاصة) وتحييد اللاهوت الكنسي من مجال الفكر العلمي.
ج – فلسفة التنوير (رفع وصاية الدين المسيحي عن العقل)، التي تقوم علة النزعة الفردية.

وعلاوة على التطورات الفلسفية والفكرية، ظهرت تطورات سياسية جديدة تمثلت في (الثورة الفرنسية) التي عمت آثارها كل التراب الأوروبي، والحدث البارز في هذه الثورة هو إقدامها على فصل فصل السلطة السياسية عن سلطة النظام الكنسي، عبر إقرار العلمانية.

وتميزت هذه الثورة بمجموعة من المميزات متطرفة، مثل:

– فصل السياسة (الدولة) عن الدين (العلمانية المتطرفة).

– شن حرب شرسة على النظم الاجتماعية الموروثة: الأسرة، الدين، الكنيسة ...
– تقويض النظم الاجتماعية الدينية وإحلال النظم العلمانية محلها في كل المجالات.

ولعل جمود العلم والحضارة زمن سيادة اللاهوت الكنيسي، وازدهارهما زمن غيابها وضعفها، جعل العقل الغربي ينظر إلى علاقة الدين بالعلم والحضارة، باعتبارها علاقة عكسية وتصارعية، متى سيطر الدين ماتت الحضارة، وكلما ضعف الدين استردت الحضارة روحها وقوتها.

وهذه النتيجة لا تلزمنا تحن المجتمعات المسلمة جملة وتفصيلا، لأن الحضارة والعلم عرفا في أمتنا أوج ازدهارهما في ظل سيادة الإسلام ... بل إن ازدهار الحضارة والعلم عند

المسلمين وعبرهم إلى العالم، كان نتيجة لقوة الإسلام ورسوخ تعاليمه وقيمه، التي تدعو إلى العلم قبل القول والعمل.... كما أن مفهوم الكنيسة لا وجود له في الإسلام، فلا يوجد في الإسلام، من حيث هو وحي إلهي منزل، وصاية كهنوتية على الرقاب والعباد، وإنما هناك علماء دعاة يدعون الناس إلى دين الله تعالى، من غير قهر ولا تسلط، لأن الأصل في التعبد لله تعالى هو الإخلاص والصدق، وليس الإكراه والقهر، كما أن منهج الدعوة إلى الله تعالى ذو أصول ربانية، لا ينبغي لأحد من الدعاة أن يخرج عنه، **قال الله تعالى: "وادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن"**.

وفي سياق هذه المشكلات الخطيرة ظهر الفيلسوف الفرنسي (أوكست كونت) ومؤسس علم الاجتماع الغربي، وكان همه هو إعادة البناء الاجتماعي وإصلاح الأوضاع التي أفسدتها الثورة، وذلك على أساس من **التفكير العلمي الوضعي**، بعيدا عن اندفاع الثوريين الذين سيطر عليهم منزع الهدم بدل البناء.

ثانيا: النزعة الوضعية في العلوم الإنسانية وأسسها المنهجية ومنطلقاتها المعرفية:

1-تأسيس المذهب الوضعي بديلا للنظام اللاهوتي الكنسي:

أفضى الصراع بين النظام اللاهوتي الكنسي (وحليفه الإقطاعي) والمفكرين المناهضين له إلى تقوض النظام اللاهوتي الكنسي و حليفه الإقطاعي و إحلال المذهب الوضعي محلهما، باعتباره نظاما في التفكير يشمل كل مناحي الحياة و الوجود ن و كان القرن 16 م تتويجا للجهود والكفاحات التي بذلها المفكرون المناهضون اللاهوت الكنسي ابتداء من القرن 16م، حيث عرف ثورة سياسية (الثورة الفرنسية) امتد أثرها إلى كل ربوع القارة الأوروبية، و كل مجالات الحياة والفكر والنظر.

و لئن كان المفكرون و الفلاسفة قبل حلول القرن 19 م قد أسهموا بقوة في بروز المذهب الوضعي بطريقة غير مباشرة ، فإن بدايته كانت مع الفسلسوف (سان سيمون)، ثم توطدت

دعائمه وترسخت أسسه مع الفيلسوف " (أكست كونت) (179 – 1957) ، بحيث يمكن القول إن المذهب الوضعي في التفكير كان مع (سان سيمون) (1760 – 1825) على درجة من الوضوح ، بحيث لا نجد اختلافا كبيرا في التحليل و الأسلوب بينه و بين خلفه أوكست كونت ، حتى و إن كان هذا الأخير قد وسع دائرة المذهب الوضعي ليجعل منه نظرة شمولية متكاملة ذات بعد فلسفي شامل ، تستوعب مجموع التراث الإنساني ، في ماضيه و حاضره و جعل منها منهجا في التحليل و التفسير يمتد إلى كل مجالات العلوم الطبيعية و الإنسانية و الاجتماعية .

ويتمثل الهاجس الجوهري الذي سيطر على تأسيس المذهب الوضعي في التفكير هو إقصاء الفكر الديني من مجال المعرفة نهائيا، باعتباره مجرد مرحلة تاريخية ساد المجتمعات ما قبل العلمية، إما في المرحلة الحديثة التي ساد فيها الفكر الوضعي العلمي، فلا حاجة إلى الفكر الديني، لأن مرحلته انقضت إلى غير رجعة. إذا إقصاء الدين من مصادر المعرفة والفكر و الإبقاء على العلم الذي يستند إلى التجربة و العقل، هو الأساس الذي قام عليه المذهب الوضعي في مختلف العلوم بما فيها العلوم الإنسانية (علم الاجتماع مثلا). يقول **سان سيمون:** " إن السلطة العلمية و الوضعية هي نفس ما يجب أن يحل محل السلطة الروحية، ففي العصر الذي كانت في كل معرفنا الشخصية حدسية و ميتافيزيقية بصفة أساسية، كان من الطبيعي أن تكون إدارة المجتمع فيما يخص شؤونه الروحية في يد السلطة الروحية، مادام اللاهوت آنذاك هم الميتافيزيقيون الموسوعيون الوحيدون. وبالمقابل عندما تصبح كل معارفنا قائمة على أساس الملاحظة فإن إدارة الشؤون الروحية يجب أن تسند إلى القدرة العلمية، باعتبارها متفوقة على اللاهوتية والميتافيزيقية." (انظر سان سيمون: Saint Simon , par Pierre Ansarte p 116 Edition 1969) .

و لقد سار على هذا التصور المنهجي الوضعي كل من جاء بعد **سان سيمون** ، ففي نظر هذا الأخير، "ما دامت هذه الفترة (يقصد عصره) قد تميزت بتعميم الفكر العلمي

والنشاط الصناعي، فإن الوسيلة الوحيدة لوضع نهاية للأزمة، هو التعجيل بالتحول، بخلق نسق الأفكار العلمية التي ستتصدر النظام الاجتماعي كما تصدر نسق الأفكار اللاهوتية النظام الاجتماعي القديم " (أنظر , Les Etapes de la pensée sociologique Raymon Aron ; p 85 , Edition Gallimard 1967) .

كما عمل **دوركايم** على بذل جهوده في تحويل هذه النظرية الوضعية إلى ممارسة عملية في مجال علم الاجتماع، بحيث جعل من علم الاجتماع علما وضعيا مجردا من كل الآراء اللاهوتية والفلسفية، فأخذ معه علم الاجتماع دور الموجه العلماني لكل مؤسسات الدولة والمجتمع.

صحيح أن الوضعية في مجال علم الاجتماع الغربي، تعرضت للنقد على يد كثيرين من الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين، لكن هذا النقد بقي ملتزما بالنظرة العلمانية إلى الوجود البشري والاجتماع الإنساني، بحيث بقي الدين دائما عنصرا هامشيا، لا يأخذ بتوجيهاته في مجال الحياة الاجتماعية، إلا باعتباره مجرد ظاهرة إنسانية، مثله مثل باقي الظواهر الاجتماعية، لا يتعدى أثره مجال علاقة الإنسان بربه في حياته الوجدانية الخاصة.

2 – الأسس والمنطلقات المنهجية الوضعية في العلوم الإنسانية ونتائجها

يقوم مذهب الوضعية في مجال العلوم الإنسانية و الاجتماعية على مجموعة من الأسس والمنطلقات، نجملها في الآتي :

أ – اعتبار الحس وحده مصدرا للمعرفة الاجتماعية:

يقول دوركايم : "إن العالم لا يستطيع أن ينهج منهجا آخر غير اعتبار نقطة بداية لدراسته و لن يستطيع أن يتحرر من الأفكار الشائعة و الألفاظ التي تعبر عن المعاني إلا إذا جعل الحس هو المادة الأولية التي لابد منها في نشأة كل معنى كلي " (قواعد المنهج) .

ب –اعتبار النموذج الطبيعي سلطة مرجعية للعلوم الإنسانية:

ذهب علماء الاجتماع الوضعيون إلى ضرورة استخدام نفس المناهج العلمية التي تستخدمها العلوم الطبيعية، وهي مناهج تقوم على أساس الملاحظة والتجربة والمقارنة الظاهرة، والوصف الخارجي .

ج – إخضاع الظواهر الاجتماعية للتجريب والملاحظة الخارجية

وهذا الإخضاع يهدف إلى سد الطريق على التأملات الفلسفية الميتافيزيقية والفكر الديني، وإحلال المصطلحات العلمية الصرف محل المفاهيم الدينية والميتافيزيقية.

د – شيئية الظواهر الاجتماعية :

ومعناه النظر إلى الظواهر الاجتماعية باعتبارها شيئا، مثله مثل الظواهر الطبيعية، يقول **دوركايم** : "و معنى أن نعتبر الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء هو دراستها بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، أن نتحرر من كل فكرة سابقة حول هذه الظاهرة ، و أن تأتي معرفتنا بها من الخارج عن طريق الملاحظة و المشاهدة و ليس من الداخل عن طريق التأمل والاستبطان " (راجع قواعد المنهج) .

ثالثا: نتائج الأسس المنهجية للوضعية على العلوم الإنسانية

1 – تضخم الموقف الإيديولوجي للعلم:

يقول دوركايم: "إن العلم وحده هو الذي أعد للمفاهيم الأساسية التي تهيمن على تفكيرنا ... و قبل أن تتكون العلوم كان الدين يقوم بنفس المهمة لكل ميتودولوجيا تشتمل على تصور مهيئ مبدئيا للإنسان و الكون ، و قد كان العلم وارثا للدين " (دروكايم، التربية وعلم الاجتماع). يظهر لنا هذا النص مقدار تضخيم الجانب العلمي في العلوم الإنسانية والاجتماعية حتى تحول إلى أيديولوجيا شمولية ، أو قل عقيدة تفسر كل شيء ،أحلت العلم محل الدين.

2 – اختزال الظواهر الإنسانية في جوانبها الحسية:

ذلك أن وحدة المنهج تقتضي أن يمتد المنهج التجريبي إلى كل المجالات ، بما فيها الظواهر الأخلاقية و الدينية و النفسية ، و هذا يؤدي حتما إلى اختزالها في جانبها الحسي المادي فقط.

أ – اختزال الكينونة الإنسانية في جانبها الفيزيقي الحسي :

و مفاده أن كل ما يصدر عن الإنسان يمكن أن نجد تفسيره في جانبه الفيزيقي و سلوكه الواقعي ، فالعاطفة الدينية و غيرها من الجوانب التي لا تخضع للملاحظة و التجريب و القياس الكمي، ليست نابعة من مصادر خارجية خارقة و فوق الطبيعة ، بل هي من حاجات الإنسان نفسه (مثلا فرويد : يرى أن الظواهر الدينية يمكن إرجاعها على اضطرابات عصبية ، و التي تعتبر أثرا من أحداث ماضية في الطفولة الأولى) .

ب – اختزال الظاهرة الدينية في جانبها الحسي:

تنظر العلوم الاجتماعية إلى الدين لا باعتباره وحيا إلهيا ، و إنما تفسره باعتباره مجرد ظاهرة اجتماعية ، انبثقت عن المجتمع نفسه ، بحيث تعتبره ظاهرة تعبر عن غايات المجتمع و اهتماماته ، تحولت مع مرور الزمن إلى " مقدس " ، و بناء عليه اتجهت دراسته دراسة اجتماعية من غير ربطه بأي مصدر علوي فوقي .

ج – اختزال الظاهرة الأخلاقية في بعدها الحسي:

تنظر العلوم الاجتماعية إلى الأخلاق باعتبارها مثلا عليا ، و غايات سامية ينبغي تحقيقها في المجتمع ، و إنما تنظر إليها باعتبارها جملة قيم و أعراف و عادات ينشئها المجتمع في تطوره ، بحيث تصبح مهمة علم الاجتماع هي الكشف عن هذه الأخلاق في الممارسة الاجتماعية ، بعيدا عن مفهوم الخير و الشر، و إنما مفهوم الخير يحدده المجتمع و كذلك مفهوم الشر ، فإذا كنا نريد معرفة المعتقدات و الأخلاق الشعبية لمجتمع ما، ما علينا إلا دراسة الأمثال و الحكم الشعبية ، و باختصار إن العلوم الاجتماعية لا تعترف بأخلاق

متعالية ذات مصدر إلهي أو ميتافيزيقي ، و إنما تعترف بالأخلاق كما ينظرها المجتمع في الممارسة والسلوك ، فالمجتمع أو الوسط الاجتماعي هو الذي يحدد أخلاقنا و ما يجب علينا فعله و ما يجب علينا تجنبه (المجتمع هو المشرع الأخلاقي) .

3 – إحلال النسبية محل مطلق :

إذا كان التفكير الديني ينطلق من حقائق مطلقة ، و مبادئ نهائية ، فالعلوم الاجتماعية على العكس من ذلك ، لا تؤمن بالحقائق المطلقة و اليقينيات ، و إنما تؤمن بالتغيير ، فكل شيء عندها يتغير ، بما فيها القيم الدينية و الخلقية و العقدية ، فليس هناك في نظرها ، مثال عام تتعلق به الإنسانية ، و إنما لكل مجتمع أن يضع لنفسه مثالا حول الإنسان و الحقيقة ، و ما ينبغي أن يكون عليه سواء من وجهة النظر العقلية أو المادية أو الأخلاقية أو العقدية.

4 – تبرير النزعة الإلحادية:

و يتمثل هذا التبرير في أن العلوم الاجتماعية الوضعية لا تؤمن إلا بما يقره العلم المادي التجريبي ، ففي نظرها ليس هناك إله خارج حدود المجتمع ، و ليس هناك دين خارج حدود الإنسانية ، و ليست هناك قيم أخلاقية و مثل عليا غير التي تنبع من الواقع المادي.

الخلاصة:

يمكن القول إن العلوم الاجتماعية و الإنسانية قامت على أسس وضعية مادية تستبعد كل فكرة ذات أصول دينية أو ميتافيزيقية ، و يمكن إجمال أصول هذه الأسس في المبادئ الآتية :

1 – فصل العقل عن الغيب : و يتمثل هذا الفصل في الانطلاق من القضايا المحسوسة التي تخضع للتجريب و الملاحظة ، و بالمقابل استبعاد كل ما هو غير قابل للملاحظة و التجريب ، و من الحقائق الدينية و الغيبية (الوحي ، النبوة ، الإيمان بالله تعالى ...)

2 – فصل العلم على الأخلاق :

و يتمثل هذا الفصل في استبعاد النظرة الأخلاقية إلى الأشياء و الظواهر ، فالعلم لا ينطلق

من قيم أخلاقية معينة و لا يصدر الأحكام الخلقية و لا يسعى إلى تحقيق مثل أخلاقية ما ، و إنما يدرس الظواهر بغض النظر عما تحمله من معان خلقية مستحسنة او مستهجنة ، فالمجتمع هو الذي يحدد سلوكنا و أخلاقنا .

3 – فصل الدنيا عن الآخرة :

و يتمثل هذا الفصل في التوجه إلى الدنيا باعتبارها الحقيقة النهائية ، و الإعراض عن الآخرة ، باعتبارها مجرد تصورات أسطورية لا يؤكدها العلم ، أي جعل الدنيا هي الجنة الموعودة في الآخرة ، فالعلوم الاجتماعية الغربية لا تهتم بالآخرة ، و إنما تعتبرها مجرد معتقد شخصي .

إن علم الاجتماع الغربي لا يمكن فصله عن السياق التاريخي والاجتماعي والفلسفي الذي كان يحكمه منزع العلمانية و تقويض الفكر الديني، وإحلال النظام العلماني محل النظام الديني، فإذا كانت العلوم الطبيعية قد فصلت مناهج بحثها و نظرها عن أي دلالة دينية غيبية، فالعلوم الاجتماعية خصوصا و الإنسانية عموما، أخذت على عاتقها مهمة علمنة كل مظاهر الحياة في المجتمع الإنساني، سعيا إلى إقرار العقيدة العلمانية كإطار مرجعي لكل الفعاليات الإنسانية .

الفصل الثالث: مناهج علم الاجتماع وحدودها

أولا: مناهج علم الاجتماع

يتوسل علم الاجتماع في إنجاز دراساته الاجتماعية، وصياغة التفسيرات والقوانين، وتحدد العوامل والأسباب، التي تخضع لها ظواهر الحياة الاجتماعية، بمجموعة من المناهج المحددة، مع اختلاف علمائه في توظيفها، وكيفيات استعمالها، فضلا عن اختلافهم في الأنجع منها لتفسير هذه الظاهر تفسيرا علميا.

وسوف نقتصر هنا على إيراد أبرز هذه المناهج، وفق رؤية نقدية، تمكننا من الوقوف على بعض العيوب المنهجية التي تعتريهما، وتمنعها من الكشف على الحقيقة الاجتماعية.

1: المنهج التاريخي

أ- مفهوم المنهج التاريخي ومصادره وخطواته

يقوم المنهج التاريخي في البحث الاجتماعي على أساس دراسة وقائع وأحداث الماضي الغابر في سياقها وتطورها، تحليلا وتفسيرا، بالربط بين الأسباب والنتائج، وذلك من أجل الوصول إلى صياغة قوانين وقواعد عامة، تمكننا من فهم أوضاع الحاضر، والقدرة على التنبؤ المستقبلي للمجتمعات الإنسانية.

ويعبر العلامة **(ابن خلدون)** أو من استعمل هذا المنهج بنفس علمي بالغ الدقة والصرامة، ثم من بعده استعمله الغربيون ابتداء في القرن التاسع عشر، لكن وفق رؤية علمانية، لا تأخذ بعين الاعتبار المقتضيات الدينية.

ويستند هذا المنهج في تحصيل المادة العلمية على عدة **مصادر**، أبرزها ما يلي:

- السجلات والوثائق المكتوبة أو الروايات الشفهية، التي تخص الظاهرة المدروسة في إطارها الزمني.

- الآثار التاريخية، كالمباني والآلات والأدوات والملابس ...
- الكتب العلمية والفنية والأدبية، والمجلات والصحف، القصص، والأساطير، الحكايات الشعبية، المذكرات، والسير الذاتية.

ويعتمد المنهج التاريخي على مجموعة من الخطوات المنهجية العملية، نجملها في الآتي:

- ✓ توضيح مشكلة البحث
- ✓ جمع البيانات اللازمة من مصادرها
- ✓ تحليل ودراسة مصادر البيانات دراسة نقدية (التأكد من صحتها، فهم محتواها، معرفة أسبابها ...)
- ✓ صياغة الفروض (صياغة الفروض في البحث التاريخ لا تختلف عن صياغة الفروض في العلوم الأخرى، وفي البحث الاجتماعي التاريخي تأخذ صورة تعليل حداثة أو ظاهرة معينة، وقد تكون على شكل مسلمة أو افتراض التي يمكن أن يبني عليها حكما معينا) ويقوم الباحث بإثبات الفروض أو نفيها بالتعويل على جمع البيانات والمعلومات من مصادرها التاريخية ودراستها بدقة.

ب – عيوب المنهج التاريخي

لا أحد ينكر فوائد المنهج التاريخي العديدة، باعتباره طريقا يمكن من الكشف عن جوانب الوجود الاجتماعي للبشرية في الماضي، ويوضح كيف تطور المجتمع البشري، وأساليب الحياة الاجتماعية، كما يمكن من التعرف على أصول الظواهر الاجتماعية ومسارات تطورها، على اعتبار أن الحاضر امتداد للماضي أو استئناف له.

لكن رغم كل هذا، هناك مجموعة من العيوب، التي تقف عائقا في سبيل تحصيل معرفة علمية حقيقية بالواقع الاجتماعي، نجمل بعضها فيما يلي:

- أن الفرضيات التي يصوغها الباحث ليست حقائق يقينية، وإنما هي مجرد افتراضات تخمينية وظنية، في أغلب الأحيان يتعذر التحقق من مطابقتها للواقع بطريقة قطعية، إلا في الحالات التي تتوفر شواهد قطعية تؤكد مطابقتها للواقع العيني، مثل حالة الرواية المتواترة، التي تفيد القطع. (امتازت الحضارة الإسلامية بهذا الأسلوب العلمي الدقيق، الذي يفيد اليقين، فالقرآن الكريم والنبوة يقينيان، لأنهما ثبتا بالتواتر المفيد لليقين).
- أن المعرفة البشرية الصرف قاصرة عن الإحاطة بالتاريخ إحاطة كاملة، لاسيما الماضي الغابر، وكل ما وصل إليه العقل البشري، لا يقدم إلا صورة جزئية عن التاريخ، كل ذلك نتيجة عدم تدوين بعض الأحداث، وتعرض بعض ما دون منها للتلف والتحريف والتزوير. غير أن الحضارة الإسلامية، في هذه المسألة، تمتاز عن غيرها من الحضارات، بفضل ما أودعه الله تعالى في كتابه العزيز، وأورده على لسان نبيه الكريم من أخبار قاطعة عن الأحداث التي عاشتها الأمم الغابرة في الزمان.
- أن الأحكام والقوانين التي يصوغها المنهج التاريخي لا يمكن تعميمها أو اعتمادها من أجل التنبؤ بالمستقبل، لأنها لست قطعية، وإنما هي مجرد تأويلات عقلية، تعبر عن وجهة نظر الباحث. ويستثنى من هذا أحكام الاجتماع البشري التي أخبرها بها القرآن الكريم، لأنها قطعية، باعتبارها إلهية المصدر، جعل الله تعالى سننا كونية يسترشد بها العقل الإنساني.
- أن الباحثين في المنهج التاريخي، لا يكادون يتفقون في الموضوع التاريخي الواحد، بل نجدهم يختلفون اختلافا شديدا في النتائج والأحكام، وهذا يدل بوضح على اختراق العنصر الذاتي للفكر الاجتماعي.

2 – المنهج المقارن

يقوم المنهج المقارن في البحث الاجتماعي على مقارنة أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية، من أجل اكتشاف العوامل أو الظروف التي تصاحب وقوع ظاهرة اجتماعية معينة، وتكون هذه المقارنة في فترة زمنية واحدة أو في متجمع واحد في فترات زمنية مختلفة من أجل معرفة تطورها.

ويعتبر البعض هذا المنهج ضربا من التجربة العلمية غير المباشرة، بحيث يتم إثبات أسباب الظاهرة عن طريق مقارنة الحالات والظروف التي تحدث فيها تلك الظاهرة بالحالات والظروف التي لا تحدث فيها، وذلك من ربط الأسباب بالنتائج.

ويتميز المنهج المقارن بعدة فوائد، إذ يمكن منت زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرا أكثر دقة للظاهرة المدروس، كما يسمح للباحث بالاستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس، وذلك من أجل مزيد من دقة التفسير.

وعلى الرغم من ذلك، يعترض المنهج المقارن مجموعة من العوائق التي تحد من قدرته على الإحاطة بالحقيقة الاجتماعية، منها ما يلي:

- أن النتائج لا ترتبط في أغلب الأحيان بعامل واحد، بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة، الأمر الذي يصعب معه الكشف عن الحقيقة الاجتماعية وتفسيرها تفسيرا شاملا.
- أن الظاهرة الواحدة قد تحدث في مجتمع معين نتيجة ظروف محددة، بينما تحدث في مجتمع ثان نتيجة ظروف معينة تختلف عن ظروف المجتمع الأول.
- عند مقارنة ظاهرة اجتماعية ما في فترتين زمنيتين، غالبا ما تحدث تغيرات وتطورات اجتماعية بين الفترتين الزمنيتين الأولى والثاني، وهذا يؤثر على صدق النتائج التي يتوصل إليها الباحث.

3 – المنهج الوصفي

يقوم المنهج الوصفي في علم الاجتماع على وصف الظاهرة الاجتماعية وصفا دقيقا، اعتمادا على جمع البيانان والحقائق، ثم تصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا، من أجل استخلاص دلالاتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك كله وفق إجراءات وعمليات منهجية معينة.

ويتضمن هذا المنهج مجموعة من أنواع الوصف، يمكن إجمالها في الآتي:

أ – الدراسة المسحية أو المنهج المسحي

وهي عبارة عن طريقة منهجية تقوم على وصف موضوع اجتماعي وتحليله (ظاهرة أو جماعة أو نظام ...) من أجل الوصول إلى معلومات وبيانات دقيقة، وهذه الطريقة الوصفية تختص بدراسة الموضوعات الراهنة فقط (الحاضر) أو الموضوعات القائمة في جماعة معينة ومكان معين. وتسمية المسح مستعارة من ميدان العلوم الطبيعية، فهو يشبه في تقنياته مسح بقعة أرضية، من أجل معرفة مساحتها، وخصائصها الحيوية والجوية ...

ب – دراسة حالة

وعبارة عن دراسة تستهدف حلة من الحالات المعينة (شخص، أسرة، مؤسسة اجتماعية ...)، وتسهم هذه الطريق بشكل قوي في تعميق البحث عن العوامل والأسباب التي تؤثر في ظاهرة ما. ويبدأ فيها الباحث بتحديد الظاهرة، ثم جمع البيانات والمعلومات عنها، ثم تحليلها، والخروج بنتائج.

ج – دراسة العلاقات المتبادلة

قد لا يكتفي الباحث الاجتماعي بالوقوف عن حد وصف الظاهرة وتحليلها، فيتدعى ذلك إلى محاولة تعقب العلاقات الموجودة بين الحقائق والمعلومات التي جمعها، بغية تعميق البحث عن العوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع الدراسة.

وعلى الرغم من أهمية المنهج الوصفي في البحوث الاجتماعية، يبقى قاصرا عن كشف الحقيقة كليا، لأنه يقتصر على الوصف الشكلي للظاهرة ولا يحاول أن يتعمق إلى ما وراء الظاهر، كما أنه يركز على الجانب المادي للظاهرة، بينما الظاهرة الاجتماعية لا تتحدد بالظاهر فقط، وإنما يزدوج فيها الظاهر بالجانب المعنوي الخفي، وهو جانب غني بالمعاني والدلالات.

4– المنهج التجريبي

يقوم هذا المنهج على كل خطوات المنهج العلمي في نموذج العلوم الطبيعية، وتتمثل هذه الخطوات فيما يلي:

- ملاحظة الظواهر وإجراء التجارب
- وضع وصياغة الفرضيات العلمية
- اختبار صحة الفرضيات
- استنتاج القوانين العلمية وتعميميها

ويمكنن تصنيف أنواع التجارب العلمية، التي يمكن اعتمادها في البحث الاجتماعي، إلى عدة أنواع، منها:

أ – تجارب طبيعية: وتقوم على اختبار الفروض، بالاعتماد على جمع المعلومات من الظواهر الطبيعية الموجودة في الواقع الاجتماعي، التي ليست من صنع الباحث.

ب – تجارب صناعية: وهي على عكس التجارب الطبيعية، تكون من صنع الباحث، بحيث يتحكم في جوانبها المختلفة، مثل قياس تأثير برنامج معين على اتجاهات الأفراد، فيقوم بتحديد البرنامج والقائمين عليه، ثم يختار مجموعة من الشباب، فيقارن اتجاهاتهم قبل البرنامج وبعده.

ج – تجارب اجتماعية قصيرة المدى وأخرى طويلة المدي: فهناك تجارب تحتاج إلى وقت قصير، بينما بعضها يحتاج إلى وقت طويل، كأن يتم اختبار أثر التكوين الجامعي على الاتجاهات الفكرية عند الطلاب، بحيث نحتاج إلى معرفة توجهاتهم الفكرية قبل التحاقهم بالجامعة، ثم ننتظر إلى وقت ختام مسارهم الدراسي بالجامعة، حتى نحصل على النتجية.

د – تجارب اجتماعية، مرة يتم فيها البدء بدراسة السبب، وأخرى يتم فيها البدء بدراسة النتيجة.

على الرغم لما لهذا المنهج من فوائد في مجال الظواهر الاجتماعية القابلة للملاحظة والتجربة، يبقى قاصرا في دراسة الظواهر غير المادية، التي لا تقبل التجربة أو الملاحظة الخارجية، مثل الأخلاق والدين والعقيدة ... وسوف نبين ذلك بدقة عند مناقشة مشكلة العلمية والمنهج في العلوم الاجتماعية، فنكشف عن عيوبه وتخبطاته.

ثانيا: الحدود العلمية والمنهجية في الدراسات الاجتماعية الغربية

قامت العلوم الاجتماعية والإنسانية، مع روادها الأوائل، في الغرب على فكرة مركزية، مفادها "أن القوانين الاجتماعية والإنسانية مثلها مثل القوانين الوضعية في العلوم الطبيعية، وبذلك بدأ عقد المماثلات والمقارنات بين سلوك الإنسان ونمو المجتمعات، وبين موضوعات الطبيعة ونمو الكائنات الحية، وقد عكس هذا الاقتداء المسرف تصورا معينا للإنسان لا يفرق

بينه وبين أشياء الطبيعة إلا من جهة الدرجة"[4]، على اعتبار أن الظواهر الإنسانية والاجتماعية عبارة عن أشياء مثلها مثل غيرها من الظواهر المادية فب هذا العالم.

وسيطرت هذه الفكرة على اهتمامات مؤسسي علم الاجتماع الأوائل خاصة **(سان سيمون) و(أوجست كونت) (وجون ميل ستيورت) و(دوركايم) و(كارل ماركس)** وغيرهم، وقد عبر عالم الاجتماع الفرنسيس (دوركايم) عن هذه الفكرة في كتابه (قواعد المنهج في علم الاجتماع)، وتتلخص الأسس المنهجية التي تقوم عليه نظرية في علم الاجتماع على المسلمات الآتية:

- أن هناك وحدة في الطبيعة
- أن الظواهر الاجتماعية جزء من العالم الموضوعي
- أن الظواهر الاجتماعية تخضع لقوانين ومبادئ خاصة، هي قوانين طبيعة، ومن ثم تخضع للبحث العلمي، الذي يجب بدوره أن يسترشد بمجموعة قواعد متعددة.

وبناء عليه، اندفعوا في خوض غمار دراسة المجتمع الإنساني وتطوره، سعيا منهم إلى صياغة علم اجتماع إنساني علمي، يقوم على التحليل العقلي العلمي لمظاهر الوجود الاجتماعي والإنساني، من أجل الكشف عن القوانين والأسباب العلمية التي تتحكم في وجود المجتمع الإنساني وسيره.

إلا أن هذه الفكرة استنكرها مجموعة من المفكرين الاجتماعيين الذين جاؤوا بعدهم، واعتبروا مجرد ادعاء لا يقوم على دليل علمي صحيح، بل إن هذه الفكرة لا تفتأ تصطدم بمجموعة من الإشكالات والعوائق، التي تقف دون إمكان قيام نموذج من علم الاجتماع الإنساني على وزان النموذج العلمي في العلوم الطبيعية، وذلك لعدة اعتبارات واقعية، بعضها يتعلق بالاختلاف الموضوعي بين الظواهر الطبيعية والظواهر الإنسانية، والبعض الآخر يتعلق

[4] - ينظر: صلاح قنصوه "الموضوعية في العلوم الإنسانية"، ص152.

بالعوائق المنهجية، والبعض الآخر يتعلق بالموضوعية والعوامل الأيديولوجية، ويمكن إجمال هذا الاعتبارات في الآتي:

1- العوائق المنهجية

إن الاسترشاد بالأسس المنهجية الوضعية وحدها في الكشف عن الحقيقة الاجتماعية، مسلك قاصر عن الإحاطة بحقيقة الواقع الاجتماعي، ومعرفة القوانين والأسباب التي تؤثر فيه، وذلك للاعتبارات الآتية:

1 – 1 – الاختلاف الموضوعي بين الظواهر الإنسانية الاجتماعية والظواهر الطبيعية

وبيان ذلك من الوجوه الآتية:

أ – أن الظاهرة الطبيعية تتكون من عدد محدود نسبيا من العناصر التي تتميز بخصائص واضحة، وتوجد داخل شبكة من العلاقات الواضحة التاي يمكن رصدها. أما الظاهرة الإنسانية – الاجتماعية فتتكون من عدد غير محدود من العناصر المركبة تركيبا معقدا، يستحيل أن نفككها ونفصل فيها الجزء عن الكل وإلا فقد المعنى برمته.

ب – الظواهر الطبيعة تنشأ عن علل يسهل تحديدها وحصرها ومعرفة أثرها، أم الظاهرة الإنسانية يصعب تحديد وحصر كل أسبابها لأنها في العادة متداخلة، قد نعرف بعض الأسباب لا كلها.

ج – الظاهرة الطبيعية متكررة على وزان واحد، إن وجدت الأسباب ظهرت النتيجة، أما الظاهرة الإنسانية الاجتماعية فغير مطردة ولا تجري على طريقة واحدة، لان كل إنسان حالة متفردة، فيصعب فيها تعميم الأحكام.

د – الظواهر الطبيعية ليست لها إرادة حرة، فهي خاضعة لقوانين موضوعية خارجية تتحكم فيها. أما الظاهرة الإنسانية فعلى خلافها، لأن الإنسان يتصف بحرية الإرادة التي تتدخل في سير الظواهر الإنسانية.

و – أن الظواهر الطبيعة يمكن إخضاعها للملاحظة الحسية الخارجية والعقلية، باعتبارها شيئا مستقلا عن ذات الباحث، أما الظواهر الإنسانية فيصعب إخضاعها كلها للملاحظة والتجربة، مثل العقيدة والدين والإيمان والجوانب الروحية ...

ر – أن دراسة القوانين العامة التي تحكم الظواهر الطبيعية يمكن التثبت من وجودها بالرجوع إلى الواقع، أما الظواهر الإنسانية فيصب فيها التثبت من القوانين والتعميمات، لأنها متغير على الدوام.

هـ – أن العلاقات التي تربط الظواهر الطبيعية علاقات سببية علية آلية، يمكن ضبطها وتحديدها وقياسها وصياغتها رياضيا، أما العلاقات بين الظواهر الإنسانية والاجتماعية فتخضع للقيمة، وترتبط بالهدف والغاية، مما يجعل الإحاطة بها وضبطها وصياغتها في قانون كلي أمرا في غاية الصعوبة.[5]

1 – 2 – الفوارق المنهجية بين العلوم الطبيعية والإنسانية

إن الاختلاف الموضوعي بين الظواهر الطبيعة والظواهر الإنسانية – الاجتماعية، يلزم عنه بالضرورة الاختلاف في الطرائق المنهجية، التي ينبغي اتباعها في دراستها، وعلى هذا يكون إصرار علماء الاجتماع الوضعيين على مقاربة الظواهر الإنسانية بنفس الأدوات التجريبية المستخدمة في العلوم الطبيعية، مجرد تعسف منهجي سافر، ينطوي على آفتين علميتين:

[5] - من أجل مزيد من التوسع راجع: محمد محد أمزيان، البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، وعبد الوهاب المسيري، الفلسفة المادية وتفكيك الإنسان.

الأولى: آفة التظهير

وتتمثل في اختزال الظواهر الإنسانية والاجتماعية في جانبها الظاهر الملحوظ أو المحسوس، وهذا التظهير لا يمدنا بمعرفة عميقة عن هذه الظواهر، بقدر ما يمدنا بمعرفية سطحية لا تعبر عن الحقيقة الواقعية، ذلك لأن الظواهر الإنسانية لها جانبان: ظاهر وباطن.

فدراسة الأخلاق مثلا باعتبارها شيئا يمكن إدراك حقيقته بالاعتماد على الدراسة الاجتماعية الوصفية المجردة عن الانطلاق من المقدمات الميتافيزيقة أو الدينية، لا يمكن أن يمدنا إلا بكم هائل من المقولات المادية عن الأخلاق، أي بوصفها أفعال مادية، لكن بالمقابل يغيب الجانب القيمي فيها، أو قل باختصار لا يمدنا بمعرفة ما ينبغي في مجال الأخلاق، وإنما يمدنا بما هو كائن، من غير تمييز بين الحسن والقبيح، كما لو كانت الأخلاق مجرد أفعال تصدر عن الفرد اعتباطا.

ولا شك أن دراسة الأخلاق وفق هذا المنهج، يحولها إلى مجرد عادات وتقاليد، بينما الواقع أن الأخلاق عبارة عن أفعال موصولة بمثل عليا وقيم سنية، ينبغي أن يتقوم بها السلوك الإنساني، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على عدم صلاحية الاقتصار على النموذج المنهجي الطبيعي وحده لمقاربة القضايا ذات الصبغة الإنسانية الصرف.

الآفة الثانية: الإخلال بشرط المجانسة

ويتمثل هذا الإخلال في عدم المطابقة بين المنهج والموضوع في مجال الظواهر الإنسانية والاجتماعية، إذ تم الاقتصار على النموذج الطبيعي الذي يقوم على التجريب والملاحظة الخارجية، بينما موضوع العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتباره فعلا إنسانيا إراديا، يتشكل من عناصر متعددة، تتداخل فيما بينها تداخلا تفاعليا، أي أنه عبارة عن وحدة متكاملة من العناصر، يرتبط فيه ما هو معنوي بما حسي، وما هو مادي بما هو روحي، وما هو عقلي بما هو قلبي، وما هو منفعي بما قيمي، وما هو من قبيل الأسباب المادية بما هو من قبيل

المقاصد الأخلاقية، وما هو عقدي بما هو سياسي، وما هو اجتماعي بما هو ديني، بحيث لا يمكن إيقاع الفصل بين هذه المكونات كلها وإلا فقد المعنى.

وهذا لا يعني أنه ليست هناك وقائع إنسانية واجتماعية يمكن إدراكها بالملاحظة الخارجية، فقد يكون – كما يقول أحد النقاد الغربيين – وجود بعض المظاهر الاجتماعية والوقائع، التي يمكن النظر إليها من الخارج كما لو كانت أشياء، ولكن يجب ألا يقودنا ذلك إلى الاستنتاج بأن تلك المظاهر من الحياة الاجتماعية، التي تجد تعبيرا في المواضع والأشياء المادية هي الحقيقة الواقعية فقط، فلابد أن يكون مفهوم علم الاجتماع ضيق الأفق محدودا، إذا ما قصر نفسه على تلك الأشياء التي ندركها من الخارج[6].

فلنأخذ على سبيل المثال، مسائل العقيدة والإيمان والألوهية والنبوة والغيب ... وهي مسائل غير حسية، وتعد عنصرا هاما يوجه نشاط الإنسان في مجالات الفكر والثقافة والسلوك والعادات، فعندما يحاول المنهج الوضعي الاجتماعي دراستها علميا، على غرار النموذج العلمي الطبيعي، يجد نفسه عاجزا عن الإحاطة بحقيقتها، واكتشاف أسبابها، واستيعاب أبعادها، لأنها تنتمي إلى نظام غير مادي، لا تسعه المناهج التجريبية، و"هنا تكمن المفارقة الضخمة بين الموضوع المدروس وبين المنهج المتبع في هذه الدراسة، حيث تلجأ الميثودولوجيا الوضعية إلى اختزال هذا النظام الروحي الأخلاقي في مظاهره الحسية، وأشكاله المادية"[7].

إن المنحى المنهجي الواقعي في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي ينطلق من الحس في التحليل العقلي للوقائع والظواهر الاجتماعية، لا يمكن أن تكون نتائجه موضوعية إلا في المجالات الاجتماعية والإنسانية المادية أو الحسية، التي تقع تقبل الدراسة الوضعية والمشاهدة والملاحظة، مثل ميادين التنظيم والإدارة والإنتاج والتدريب المهني والعلاقات

[6] - (لوي ورث)، في مقدمة ترجمته الإنجليزية لكتاب (الأيديولوجيا والطوبائية)، مقدمة في علم اجتماع المعرفة – كارل مانهايم – ص، 42.
[7] - محمد محمد أمزيان، البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية، بيت الحكمة للترجمة والنشر، ط/3، ص 168.

الصناعية والتجارية والتنظيم العسكري ... أما المجالات غير الحسية، التي تخرج عن الرصد الخارجي المباشر، فلا يمكن لعلم الاجتماع أن يصل إلى القوانين والأسباب الحقيقية التي تكمن وراءها، كما لا يمكن له أن يتنبأ بنتائجها أو مصائرها، مثل: قضايا العقيدة والإيمان وأصل الدين والنبوة ونشأة اللغات ومصير الإنسان ....

2 – نسبية مفهوم العلمية

اندفع علماء الاجتماع الغربيون إلى إسقاط مفهوم العلمية في النموذج الطبيعي على النموذج الإنساني والاجتماعي، اعتقادا منهم بأن طريق التجريب والملاحظ والتحليل العقلي، التي يسلكها العلماء الطبيعيون، هي الطريقة الوحيدة العلمية، أما غيرها من الطرائق فلا تتصف بالعلمية، لأن نتائجها لا يمكن التحقق منها تجريبيا ولا عقليا. ولا يخفى أن هذا الاعتقاد نفسه لا يقوم على أي دليل علمي صحيح، وإنما هو مجرد اختيار ايديولوجي، وادعاء غير مقبول يفنده واقع تاريخ العلم، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أنه ليس هناك مفهوم قار للعلم، بل هو مفهوم متغير، يختلف من أمة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر في الأمة الواحدة، ويختلف من شخص إلى آخر في الأمة الواحدة.

ثانيا: أن الطريق المنهجي الموصل إلى المعرفة بالواقع ليس واحدا، وإنما طرائق متنوعة، تختلف باختلاف المجالات المعرفية والموضوعات المدروسة، فقد ذهب علماء المناهج إلى تصنيف المناهج العلمية بحسب الموضوعات التي تناسبها، ومن أبرز هذه المناهج، نذكر مايلي: **المنهج الاستنباطي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج التاريخي الاسترادادي، والمنهج الفلسفي، والمنهج النقلي الذي** تميزت به الحضارة الإسلامية، ويقوم على نقد الرواية، سندا ومتنا، والتحقق من صحتها، وتصنيف الروايات إلى الآحاد والمشهور والمتواتر، كل ذلك وفق أدوات ومنهجيات علمية بالغة الدقة والصرامة.

والحاصل من هذا كله أن الدقة العلمية لا يختص بها المنهج الذي يقوم على التجربة أو الملاحظة الخارحية فقط، وإنما يشاركه في هذا الميزة غيره من المناهج، بحيث يكون لكل منهج علمي دقته في الموضوع الذي يناسبه، فالمنهج التجريبي مثلا قد يكون ناجعا في مجال المسائل المادية القابلة للرصد المباشر، لكن التعويل عليه وحده في القضايا الإنسانية لا يكشف إلا عن معرفة سطحية لا تعبر عن جوهر الحقيقة.

وعلى يكون المطلوب هو استعمال المنهج المناسب لكل موضوع، والتزام خطواته المنهجية، بل أحيانا قد يكون المطلوب استعمال أكثر من منهج واحد، لاسيما إذا كان الموضوع المدروس متشعب، كما هو الحال في العلوم الإنسانية والاجتماعية، بحيث تتداخل في تشكيله عدة عناصر، منها ما حسي، ومنها هو غيبي، ومنها ما هو روحي – أخلاقي ...

إن العلمية في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، ينبغي أن تكون منفتحة على أساليب منهجية مختلفة في البحث العلمي، بحيث لا تصبح مقتصرة على أسلوب منهجي واحد، وإنما تتسع لكل أسلوب تتحقق في نتائجه قيم الصدق والنزاهة والتعميم، مثل اعتماد أسلوب الرواية في إثبات الحقائق التاريخية، كما هو الحال عند علماء المسلمين، فالرواية المتواترة مثلا أسلوب علمي تثبت به الوقائع والأحداث والحقائق ثبوتا يقينيا، لأنه يفيد القطع واليقين، مثل القرآن الكريم والنبوة، فهما يعتبران حقيقتين يقينيتين لا مجال للظن فيهما أو التخمين، لأنهما ثبتا بالتواتر.

3 – مشكلة الموضوعية (النزاهة العلمية)

وينضاف إلى ماسبق، أن الموضوعية العلمية في دراسة قضايا الاجتماع والإنسان، لا يمكن أن تتحقق بالقدر الذي تتحقق به في العلوم الطبيعية والفيزيائية مثلا، لأن البحث الاجتماعي في مجال الإنسانيات، يصطدم، على الأقل، بعائقين كبيرين، يصعب على الباحث الاجتماعي أن يتجرد منهما كليا، وهما:

3 – 1 – المقومات الذاتية ومشكلة تدخل الذاتي في الموضوعي

إذا كانت الظواهر الطبيعية تتميز بنوع من الاستقلال عن الذات، ويمكن تحقيق أكبر قدر ممكن الموضوعية والحيادية في دراستها، بحيث يمكن التغلب على عائق إسقاط المقومات الذاتية والنفسية عليها، والتجرد من الأهواء والتوجهات القيمية، فالظواهر الإنسانية والاجتماعية، على خلافها، غير مستقلة عن الذات الدارسة، بحيث يوجد هناك دائما تداخل بين الموضوع المدروس والذات الدارسة، وبيان ذلك من الوجوه الآتية:

أ – أن الباحث الذي يدرس الظاهرة الاجتماعية والإنسانية لا يمكنه أن يتجرد من مقوماته السيكولوجية وأهوائه وميولاته الشخصية في دراسته، بل كثيرا ما يتم تفسير ظاهرة من الظواهر على مقتضى المقومات الذاتية.

ب – أن الباحث الذي يدرس الظواهر الاجتماعية لا يمكنه أن يتجرد من اختياراته الأخلاقية ومنظوماته الجمالية والرمزية والقيمية في تفسير الظاهرة، بل يتأثر هذا التفسير بهذه المقومات القيمية الشخصية بقدر كبير. فالباحث المادي مثلا لا ينظر إلى الظاهرة إلا من زاوية القيم المادية التي يؤمن بها، والعلماني ينظر إليها من زاوية القيم العلمانية.

3 – 2 – الايديولوجية ومشكلة تداخل الموضوعي بالايديولوجي

أن البحث في الظواهر الإنسانية لا ينفك يتأثر بالاختيارات الأيديولوجية السياسية والمصلحية، التي تحفظ مصالح النظام السياسي القائم، ومصالح الطبقات التي تملك القوة والنفوذ في المجتمع والعالم. ويؤكد **(روبرت ميرتون)** أن البحث الاجتماعي أصبح يخضع لتوجيه الأنظمة والأجهزة السياسية، من أجل خدمة أغراضها السلطوية والاقتصادية وغيرها من الأغراض، يقول: "فقد صار تمويل البحوث والدراسات السوسيولوجية في يد المؤسسات الاقتصادية الكبرى والأجهزة الحكومية، وهذا ما يجعل هذه المؤسسات والأجهزة تتحكم في تحديد نوعية الأبحاث واتجاهها، وفي مجال التفسير واستخلاص النتائج، وهكذا انتقل مركز

التوجيه من الجامعات وهياكل البحث العلمي، إلى هذه المؤسسات والأجهزة، ما يثير بجلاء قضية الموضوعية والانحياز في علم الاجتماع، الأمر الذي يؤدي إلى تحول علم الاجتماع إلى إيديولوجيا"[8].

والحاصل من هذا كله أن أغلب الدراسات والبحوث التي أفرزتها العلوم الإنسانية والاجتماعية الغربية، لا يصح تعميم مضامينها وأحكامها ونتائجها المعرفية بإطلاق على كل المجتمعات الإنسانية، لأنها لا تتصف بالعلمية والموضوعية الكاملتين، على غرار العلوم الطبيعية، وإنما هي نتاج للنمط المعرفي الاجتماعي الغربي وعقيدته المنهجية، وتعبير عن نظرته الوجودية إلى العالم والأشياء والإنسان، واختياراته القيمية والأخلاقية والجمالية والرمزية، وانعكاس لاهتمامات أجهزته السياسية والاقتصادية محليا وعالميا.

أو قل باختصار إن محتويات المعرفة الإنسانية والاجتماعية الغربية، ذات صبغة قومية علمانية، مفصولة عن الدين، لا يصح تعميمها بإطلاق على باقي المجتمعات، مثل المجتمعات الإسلامية، فالمعرفة الاجتماعية الإسلامية، على عكس المعرفة الاجتماعية الغربية، معرفة موصولة بالدين الإسلامي، ومشدودة إلى الوحي الإلهي المنزل، تنطلق من حقائقه الوجودية، وتصل العقل بالإيمان والغيب، وتصل العلم بالقيم الأخلاقية والروحية والتعبدية، كل ذلك في صورة متكاملة، يوجه فيها الدين العقل الاجتهادي، سعيا إلى إصلاح الاجتماع البشري بما يجعل يحصل السعادة في الدنيا والآخرة.

[8] - السمالوطي، الإيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية، ص 230 – 231.